Manar Elsharq Journal for Management and CommerceStudies
ISSN: 2959-0655 (Print)
http://meijournals.com/ara/index.php/mejcms/index

أثر معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق على اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية

الباحثة: أ. ليلى محمد شنيشل
الباحث : أ . احمد جميل حايك
الدكتور: يحيى حسين زلزلي
الجامعة الإسلامية - لبنان

ARTICLE INFO

Received: 18 April
Accepted: 01 June
Volume: 2
Issue: 2

ABSTRACT

تناولت الدراسة أثر استراتيجية إدارة الموارة البشرية في تحقيق الميزة التنافسية على عينة من الشركات الصناعية العاملة في ولاية الخرطوم ، ووضحت المشكلة في التساؤلات التالية : ما مستوى تفعيل استراتيجية إدارة الموارد البشرية في الشركة ؟ ما هو أثر استراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة ؟ ، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر استراتيجية الموارد البشرية في منظمات الأعمال وأثرها في تحقيق الميزات التنافسة المستدامة ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على الإستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية وتم تحليل (377) عينة ، واستخلصت الدراسة مجموعة من النتائج منها وجود علاقة إيجابية بين استراتيجية إدارة الموارد البشرية والميزة التنافسية المستدامة ، ، وبناء على تلك النتائج تم تقديم عدد من التوصيات منها ضرورة أن تعتني الإدارات العليا في الشركات الصناعية باستراتيجية إدارة الموارد البشرية خاصة استراتيجيات التخطيط والتدريب والتعويض ، وأن تعمل بجد على تحقيق الميزات التنافسية لإستدامة التفوق

الملخص

الكلمات المفتاحية : معايير التدقيق – المدقق – الاحتيال – التلاعب – البيانات المالية.

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of international auditing standards on enhancing the auditor's role in detecting fraud and financial data manipulation. To answer the study's questions, the researcher used a descriptive-analytical method, suited to the study's topic. The researcher employed a questionnaire as a tool to collect information, targeting all employees in the Financial Control Bureau of the Ministry of Finance in Baghdad, as well as auditing firms and offices in Baghdad. The study .sample consisted of 96 individuals from the original study population

The study yielded several results, including: the mean score for verifying the accuracy and integrity of financial statements was 4.27, indicating a very high level of agreement and response from participants, with a relative weight of 85.4%. The standard deviation for this item was 0.760, indicating a noticeable dispersion in respondents' answers. The mean score for evaluating financial performance in the economic unit was 3.96, showing a good level of agreement from participants with a relative weight of 79.2%. The standard deviation for this item was 0.672, indicating a significant dispersion in respondents' answers. Based on the study's results, some key recommendations were made: enhancing training and awareness by providing specialized training on international auditing standards and the latest tools and techniques for financial data analysis and fraud detection, implementing internal controls by strengthening internal control systems and internal reporting to identify and address fraud and .data manipulation before they are detected by auditors

Keywords : Auditing Standards, Auditor, Fraud, Manipulation, Financial Data.

مقدمة:

إن لتداعيات الثورة الرقمية والتطورات التكنولوجية والاتصالات في الأونة الأخيرة الأثر الكبير على مهنتي المحاسبة والتدقيق، ومن المؤكد إن العراق ليس بمعزل عن هذه التطورات، فقد شهدت المؤسسات المالية في بلدنا توسعاً وتنوعاً كبيراً بما له علاقة مع كافة القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والخدمية، مماجعل المؤسسات المالية تتعامل مع عدة أطراف وهيئات مختلفة لها مصالح مشتركة مع المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد رافق هذا التوسع والتنوع زيادة الحاجة إلى الإمكانات الإدارية التي تتلاءم مع التطور الحاصل فيها والمجتمع بشكل عام، وأصبح من الضروري الاستعانة بطرف ثالث أخر محايد يكون واسطة بين المؤسسة والأطراف الاخرى من اصحاب المصالح المتعاملين معها، يطلع من خلال تقريره هؤلاء المتعاملين على حالة المؤسسة القانونية ومدى صحة وعدالة القوائم المالية عن فترة زمنية محددة ، وفي نفس الوقت يقدم النصح للأدارة من أجل تصحيح الأخطاء والانحرافات والتلاعبات التي قد تحدث في البيانات المالية وهذا

الطرف الثالث هو المدقق الخارجي الذي يقوم بأعمال المراجعة لحسابات واعمال المؤسسة محل التدقيق بالأعتماد على وسائل وأجراءات معينة (الموسوي، 2018، ص2). وعليه؛ وفي ظل التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية في الأونة الأخيرة وتوسع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، قامت المؤسسات المالية والمصارف في العراق بإصلاحات على النظام المحاسبي من خلال السعي لاعتماد نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية، وأعتماد معايير التدقيق الدولية لتحسين وتطوير مهنة التدقيق الخارجي، كون التدقيق علم له مبادىء ومعايير متعارف عليها بين أصحاب المهنة، حاولت المنظمات والجمعيات المهنية والدولية وعلى رأسهم الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) واللجان المنبثقة عنه ، باعتبار أن تلك المعايير تتضمن مجموعة من الإرشادات والتوجيهات تساعد المدقق في أداء مهامه، والتأكد من أن المعلومات التي التي تنتجها وتنشرها المؤسسة صحيحة وواقعية وخالية من الغش أو الأحتيال (الموسوي، 2018، ص3).ونتيجة لذلك فإن المدققين يواجهون في وقتنا الحاضر ضغوطات من المجتمع بكافة فئاته، في ظل المتغيرات الأقتصادية، التكنولوجية والسياسية، يريد منهم تأكيداً على سلامة الأعمال المحاسبية من الأخطاء الجوهرية والغش والتلاعب في البيانات المالية بما يضمن الحفاظ على أموال المستثمرين والاستغلال الامثل للموجودات، (ميلودي وبكراوي، 2020/ 2021، ص أ). لذا جاءت هذه الدّراسة لتعرض وتحلل معايير التدقيق الدولية التي تناولت موضوع تعزيز دور المدقق في الكشف عن أساليب الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية، ومسؤولية المدقق الخارجي نحوها، فضلاً عن التعرف على دوره في الحد منها، لعلها تسهم هذه الدّراسة في وضع بعض المقترحات للاسترشاد بها من قبل الممارسين لمهنة التدقيق .

مشكلة الدراسة:

تستمد مشكلة هذه الدراسة من واقع الحياة الاقتصادية التي اصبح فيها خطر الاحتيال والفساد منتشر بشكل واسع مما يؤدي الى توقف مشاريع وحالات تقصير ومصاعب مالية وغالباً مايحدث الاحتيال في البيانات المالية نتيجة لضعف الضوابط الرقابية للادارة في المؤسسات لذا فأن محاولة تذليل تلك المشكلة هو في الاجابة على السؤال التالي:

ـ ما أثر معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق على اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية ؟

وللوصول الى اجابة عن هذا السؤال يتطلب الامر بوضع جملة من الاسئلة المنبثقة بالشكل الآتي:

- ما درجة استخدام المدقق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية؟
- ما درجة اتباع المدقق الإجراءات اللازمة حين اكتشافه الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية في ضور معايير التدقيق الدولية؟
- ما درجة المعيقات التي تواجه المدقق عند تطبيقه معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية؟

6.1 فرضيات الدراسة

لغايات تحقيق اهداف الدراسة والاجابة على اسئلتها تدرج الطالبة ادناه فرضيات الدراسة على النحو الآتي :

1.6.1 الفرضية الآولى:

HO: لايوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور معايير التدقيق الدولية وبين مساعدة المدقق في الكتشف عن حالات الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية عند مستوى الدلالة (0.05%).

H1: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور معايير التدقيق الدولية وبين مساعدة المدقق في الكشف عن حالات الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية عند مستوى الدلالة (0.05%).

2.6.1 الفرضية الثانية:

HO: لايوجد تأثير لتطبيق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف حالات الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية عند مستوى الدلالة (0.05%).

H1: يوجد تاثير لتطبيق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف حالات الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية عند مستوى الدلالة (0.05%).

3.6.1 الفرضية الثالثة:

HO: لا يوجد تأثير للمهارات والمؤهلات التي يمتاز بها المدقق الخارجي في الحد من اساليب الفساد المتمثلة بالاحتيال والتلاعب في البيانات المالية عند مستوى الدلالة (0.05%).

H1: يوجد تاثير للمهارات والمؤهلات التي يمتاز بها المدقق الخارجي في الحد من اساليب الفساد المتمثلة بالاحتيال والنلاعب في البيانات المالية عند مستوى الدلالة (0.05%).

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية هذه الدراسة نظراً لأهمية مهنة التدقيق وبالأخص في زيادة المصداقية على البيانات المالية، وعلى هذا فقد قسمت الباحثة أهمية الدراسة إلى جانبين رئيسين هما:

1.3.1 الاهمية العلمية للدراسة : The scientific significance of the study

- تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعاً حيوياً يعتبر من أهم أوجه الفساد واكثرها شيوعا في وقتنا الحالي.
- توظيف المعرفة العلمية لهذه الدراسة في خدمة المؤسسات الاقتصادية والمجتمع وائراء المعرفة ورفد المكتبات بمادة البحث العلمي للدراسة للاستفادة منها للطلاب الباحثين في هذا المجال مستقبلاً .
- زيادة المنفعة الاساسية لعملية التدقيق الخارجي والتي تتمثل في اضفاء الثقة على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الصادرة عن الشركات والمؤسسات المالية العامة كمصدر للمعلومات، لأن فشل المراجعين في اكتشاف التضليل في التقارير المالية يجعل المراجعة عديمة المنفعة ان لم تكن ذات تأثير سلبي وتؤدي الى اتخاذ قرارات غير صائبة يترتب عليها توزيع وتخصيص الموارد الاستثمارية بشكل سيء يضر في النهاية بالاقصاد الوطني .
- زيادة فاعلية دور المدقق الخارجي من خلال اتباع الاجراءات الحديثة الخاصة بالكشف عن التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنها ، كما وردت في معايير المراجعة المتعلقة بأكتشاف التضليل في التقارير المالية، كونها تؤدي الى تحسين قدرة المدقق الخارجي في اكتشاف التضليل والحد من التحريف والتلاعب في البيانات المالية، وضمان سلامة الأداء، لذلك فأن اتباع اجراءات ومعايير تدقيقة ورقابية محكمة يشكل واجباً مهماً للمدقق الخارجي ويجعلها تستحق البحث والدراسة.
- تسليط الضوء على مهنة المدقق الخارجي ومدى اتباعه للاجراءات الحديثة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية والابلاغ عنها والتي وردت في معايير المراجعة الدولية .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

- بيان الاثر المهم الذي تقدمه معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق لكشف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية.
- تقييم العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي في جمع وتقييم ادلة الاثبات للحد من اساليب الاحتيال، ومنع التلاعب في البيانات المالية وصولاً لتقارير مالية سليمة تعكس الصورة الحقيقية للبيانات المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة، والبحث بجدية عن كل الاخطاء والمخالفات التي تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- ضرورة الحرص على تطبيق معايير التدقيق الدولية واعطاءها الاولوية والالتزام بالأرشادات والتوجيهات الحديثة التي تتضمنها هذه المعايير من اجل توحيد خطوات ممارسة مهنة التدقيق.
- الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية للادارة ومدققي الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال والتحريف والتلاعب الذي يمكن ان يقع في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات والمؤسسات المالية العامة كونهم مسؤولين عن صدق وعدالة عرض القوائم المالية فكلما كان التزام مجالس الادارة ومدققي الحسابات وجهات الرقابة والاشراف كبيراً بتطبيق اجراءات واختبارات تقييم المخاطر كانت القوائم المالية أكثر موثوقية، وبالقدر الذي يخفض من المخاطر التي تتعرض لها مصالح الجهات المستخدمة لتلك القوائم.
- الاحاطة بجوانب مخاطر الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية والاستجابة لها وبناء خطة مراجعة سليمة تستجيب لهذه المخاطر وتساهم في اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية والابلاغ عنها

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة : ان الحدود المكانية لهذه الدراسة هي وزارة المالية العراقية ومكاتب وشركات تدقيق الحسابات في بغداد.

الحدود الزمانية للدراسة : خلال العام 2024 .

الحدود البشرية للدراسة : يختصر تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية من العاملين في هيئات ديوان الرقابة المالية العاملة في وزارة المالية ومدققي الحسابات والمحاسبين القانونيين العاملين في مكاتب وشركات تدقيق الحسابات في بغداد .

الحدود العلمية (الموضوعية) للدراسة : ستناقش هذه الدراسة موضوعات ذات أهمية كبيرة في الحياة العملية لمهنة التدقيق الخارجي (أثر معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق على أكتشاف حالات الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية).

التعريفات الإجرائية والاصطلاحية:

معايير التدقيق الدولية International Standards on Auditing. ISA

اصطلاحًا: " هي مجموعة من المبادىء الدولية لتدقيق المعلومات المالية صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants .IFAC) تستهدف هذه المعايير توحيد الممارسات المحاسبية في جميع انحاء العالم ويعزز الثقة في مهنة التدقيق والتأكيد العالمية وتتضمن المعايير 36 معياراً مختلفاً ، يستخدم لعدة امور منها ، التدقيق، ومراقبة الجودة، والمراجعة " (هارفارد، 2021).

ويمكن تعريفها إجرائيًا بأنه: معايير التدقيق الدولية (ISA) هي مجموعة من المبادىء والضوابط والمقاييس الموضوعة من قبل الدولة أو الهيئات والمنظمات المهنية والدولية التي يتوقع من الافراد العاملين في مجال التدقيق تحقيقها او تنفيذها اثناء

ادائهم لعملهم والتي تعتبر الاساس الذي يستند اليه المدقق في عمله لاثبات التزامه بالعناية المهنية ومؤشر لقياس جودة العمل وتعزيزا لاستقلاليته.

التدقيق المحاسبي:

اصطلاحًا: هو الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المالية للمؤسسة الأقتصادية التي تراجع حساباتها بقصد ابداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة هذه البيانات ودرجة الأعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدتها المؤسسة عن نتيجة اعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي" (محمود، أبو طبل، 1967، ص18).

ويمكن تعريفه إجرائيًا بأنه: " بأنه عملية فحص وتقييم لنظام الرقابة الداخلية والمستندات والسجلات والبيانات المالية للحسابات الخاصة بالشركة أو المؤسسة بطريقة منظمة وموضوعية من قبل موظف او لجنة تدقيق من الشركة أو المؤسسة نفسها أو من قبل مدقق خارجي او شركة مستقلة من المحاسبين القانونيين المعتمدين بحيث يمكن اجراء التدقيق داخلياً وخارجياً وذلك بهدف التأكد من دقتها وشفافيتها وامتثالها للقوانين واللوائح والمعايير المحلية والدولية للخروج برأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركة أو المؤسسة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة ومركزها المالي عن فترة زمنية محددة غالباً ماتكون سنة مالية.

مدقق الحسابات الخارجي

اصطلاحًا: هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لأنجازعملية تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها الى الجهة أو الجهات التي عينته ،وعلى سبيل المثال مدقق حسابات لأحدى الشركات المساهمة العامة يقدم تقريره الى الهيئة العامة التي عينته كما في المملكة الأردنية الهاشمية أو الى مجلس الادارة والمساهمون كما هو في بلدان أخرى (التميمي، 2006، ص25).

وعرفت الباحثة المدقق الخارجي إجرائياً . بأنه ذلك الشخص المؤهل علمياً ومهنياً والمستقل والمجاز للقيام بأعمال تدقيق الحسابات وابداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة وعدالة البيانات المالية التي تتضمنها القوائم المالية للمشروع أو المؤسسة الأقتصادية عن فترة زمنية معلومة واعداد التقرير النهائي بنتائج التدقيق عن تلك الفترة وفقاً للقوانين والأنظمة والمعايير المقبولة قبول عام وابلاغ الجهة أوالجهات التي عينته بنتائج التدقيق لمساعدتهم في اتخاذ القرار.

الاحتيال المالي

اصطلاحاً: الاحتيال مصطلح قانوني يشير إلى التحريف المتعمد للحقيقة من أجل التلاعب أو خداع شركة أو فرد؛ مما يجعل الشركات تتعرض لمشاكل مالية حادة وينتهي بها الأمر إلى الإفلاس، وهو خداع يقوم به شخص ما لشخص آخر، لإلحاق الأذى أو الخسارة به، بينما يكون القائم بالاحتيال على علم واضح بنيته في الخداع أو التزوير أو استغلال الضحية مما يؤدي بها إلى الخسارة أو الضرر (أحمد، 2014، ص25).

وعرفته الباحثة اجرائياً على أنه : فعل مقصود يؤدي الى حدوث أخطاء مادية في البيانات المالية محل التدقيق ينتج عنه ضرر لطرف أو عدة أطراف ومنفعة لطرف أو عدة أطراف أخرى بصورة غير قانونية وغير أخلاقية.

التلاعب المحاسبي

اصطلاحاً: هو خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية عن العائد والمخاطرة ، ومن طرق ممارسات التلاعب في البيانات المحاسبية مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تغيير السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ، أو تبويب العناصر بشكل معين (حماد، 2005، ص53).

وعرفته الباحثة إجرائياً بأنه : عملية تغيير الأرقام المحاسبية من خلال اتباع خطوات وإجراءات معينة لخلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية بطرق مختلفة منها تغيير السياسات المحاسبية المستخدمة، أو تبويب العناصر بشكل مختلف، أو استغلال والاستفادة من القوانين الموجودة أو تجاهلها من أجل تحقيق منفعة بصورة غير قانونية وغير أخلاقية.

البيانات المالية

اصطلاحاً: هي عبارة عن تمثيل هيكلي للمركز المالي للمنشأة والمعاملات التي تقوم بها هذه المنشأة، وأهداف البيانات المالية للأغراض العامة هي توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية الخاصة بالمنشأة والتي تكون مفيدة لنطاق واسع من المستخدمين في إتخاذ وتقييم القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وعلى وجه الخصوص فأن اهداف التقارير المالية ذات الأغراض العامة في القطاع العام يجب أن تكون توفير المعلومات المفيدة لعملية إتخاذ القرار وبيان مدى مسؤولية المنشأة عن الموارد الموكلة لها (برنامج فوم المحاسبة، 2024، عن الانترنت).

وقد عرفتها الباحثة اجرائياً : بأنها تمثيل هيكلي للمركز المالي للمنشأة يتضمن معلومات محددة ومنظمة حول الوضع المالي للمنشأة والهدف منها توفير معلومات حول المركز المالي وبيان الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق (الاموال الخاصة) وايضاحات تتضمن أهم السياسات الممحاسبية والمعلومات التوضيحية الأخرى

الإطار النظريّ والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

ما هية معايير التدقيق الدولي

لا يوجد مهنة إلا ولها قواعد وأصول لممارستها، ومهنة التدقيق كغيرها من المهن التي يستوجب اتباع قواعدها وقوانينها وأصول ممارستها، وقد ما زالت تلك القواعد إلى وقت قريب في حكم المتعارف عليها بين ممارسيها، مما لاشك فيه إن الفساد في عمليات التدقيق هو الجانب السلبي للتطورات التي شهدتها التنمية في السبعينات من القرن العشرين، إذ هو نتاج الأوضاع الدولية بشكل عام، ولاسيّما الأوضاع الإدارية منها داخل الدولة وتطويرها لما لها تأثير على حياتهم ومصالحهم (حسن، 2011، ص2).

نشأة معايير التدقيق الدولية

إن مهنة التدقيق مهنة قديمة استُمدت نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة البيانات للواقع (نور الدين، 2015، ص8)، وبدايةً ظهرت هذه الحاجة لدى الحكومات، إذ تدل الوثائق التاريخية إن القدماء المصريين واليونان كانوا يستخدمون المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق في وقتها يستمع للقيود المثبتة في السجلات والدفاتر للوقوف على مدى صحتها، وبالتالي نجد إن كلمة مراجعة ، تدقيق، Auditing، مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ، ومعناها يستمع (عبد الله، 2010، ص18). وفي عام 1941 اشترطت هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (sec) أن يتضمن تقرير المدقق الخارجي ما إذا كانت عملية التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير الأداء المهني المتعارف عليها للتدقيق، وهي هيئة حكومية، وتفرض هذه الهيئة رقابة على تداول الأوراق المالية، ولها سلطات واسعة في هذا المجال تشمل الجوانب التشريعية والرقابية والتنفيذية، ومن بينها سلطات إجراء تحقيق في المخالفات (زيادي، 2020، ص22-23).

- **معيار التأهيل العلمي والعملي للمدقق:**

- **معيار العناية المهنية المعقولة**
- **معيار الاستقلالية**

2. معايير العمل الميداني : وهي المعايير المطبقة ميدانياً في تطبيق عملية التدقيق وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير تخص العمل الميداني (زيادي، 2022، ص66).

- **معيار التخطيط**
- **معيار تقييم الرقابة الداخلية**
- **معيار أدلة الاثبات**
- **معيار توثيق العمل**
- **معيار إعداد القوائم المالية**

مفهوم معايير التدقيق الدولية

تُعد معايير التدقيق الدولي نماذج موضوعة من قبل السلطات المختصة أو عرف على أنها أساس عام لما يجب العمل به واتباعه، وكمقاييس فعالية الأداء، وهنا لا بد من التوضيح بين المعايير والإجراءات، فالإجراءات هي مجموعة من الخطوات التفصيلية التي يعتمدها ويطبقها المدقق للحصول على البراهين والأدلة التي يبني عليها رأيه في البيانات المالية، وبالتالي إن إجراءات التدقيق يتم اعدادها لمقابلة أهداف التدقيق وتحقيقها، بينما معايير التدقيق عبارة عن الأنماط التي يجب أن يتبعها المدقق أثناء تأدية عمله، والتي تُستنتج من الفروض والمبادئ التي تدعمها (توماس وهنكي، 1999، ص44).

أهداف معايير التدقيق الدولية

تحقق معايير التدقيق الدولية بعضاً من الأهداف للعديد من الأطراف، وذلك من أجل رفع درجة الكفاءة المهني ويمكن تلخيصها فيما يأتي (الشمري، 1994، ص12):

- تخفف هذه المعايير من احتمال حدوث المشاكل المتوقعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسيات.
- تتضمن معايير التدقيق الدولية على مجموعة من المعايير التي تجعل تقرير المدقق الخارجي شكلاً ومضموناً متفقاً عليها دولياً.
- توفر معايير التدقيق الدولية الجهد والتكلفة للعديد من البلدان بدلاً من المعايير المحلية وهذا سوف يؤدي إلى لعولمة مهنة التدقيق.
- تمتاز هذه المعايير بالمرونة وهذا ما يجعلها قادرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة في الأسواق المالية وكذلك المتعاملين فيها.

أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية

إن اصدار معايير التدقيق الدولية قد يساعد في تلبية بعض توقعات المجتمع عن دور المدقق ومسؤولياته، إذ إن توقعات المجتمع فيما يتعلق بدور المدقق تتزايد في الأونة الأخيرة، كما تُعد بمثابة المكمل للمعايير الوطنية، وتشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية، إذ إن التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية يهدف بالدرجة الأولى إلى تأكيدات بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، وهذه التأكيدات المعقولة هو مفهوم يتعلق بأن جميع القرائن وأدلة الاثبات ضرورية

لتمكين المدقق من الاستنتاج بأنه ليس هناك أي خطأ جوهري في القوائم المالية ككل، وأن هذه التأكيدات ترتبط بشكل وثيق بعملية التدقيق ككل(الغربان، 2020، ص8).

إذ يتم تطبيق معايير التدقيق الدولية لمراجعة القوائم المالية عند مراجعة الخدمات والمعلومات ذات العلاقة، والهدف الأساسي من اصدارها إيجاد ارشادات ومستويات مهنية لمراجعة الحسابات وما يرتبط بها من خدمات قابلة للتطبيق عالمياً، كما إنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروح ومعلومات وايضاحات، وتصدر هذه المعايير عند الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والذي هو منظمة دولية تهتم بشؤون مهنة التدقيق، وقد تأسس هذا الاتحاد عام 1979 من خلال لجنة ممارسة التدقيق الدولية (IPAC) .

تعريف التدقيق الخارجي

عُرف على إنّه: "عملية منظمة يقوم بها شخص مستقل بغرض ابداء رأي مهني في القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة للوصول إلى نتائج للمستخدمين ذو الاهتمام" (السيد وآخرون، 2000، ص63).

تعريف المدقق الخارجي

يُعرف المدقق الخارجي بأنّه: "شخص أو عدة أشخاص يؤدون التدقيق، وهو عادةً الشريك المسؤول عن الارتباط أو أعضاء فريق الارتباط بالآخرين أو حسب مقتضى الحال مكتب مدققه، وحيث إن معايير المدقق قد تم إعدادها بهدف الوفاء بمسؤولية ما من قبل الشريك المسؤول، فإن مصطلح الشريك المسؤول عن الارتباط يستخدم بدلاً من المدقق (معايير التدقيق الدولي عن موقع الانترنت).

والمدقق الخارجي المستقل: "هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته" (عرار، 2009، ص13).

صفات المدقق الخارجي

هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي فضلاً عن المامه بالمعلومات والعلوم المرتبطة بعمله؛ ومنها (مسعد والخطيب، 2007، ص22-23).

- أن يكون المدقق الخارجي محافظاً على أسرار العميل الذي يراجع عمله، أي لا يقوم بإفصاح عن معلومات يطلع عليها أثناء عمله.
- يجب على المدقق الخارجي أن يكون عملياً ومواكباً لما هو جديد في التشريعات والقوانين.
- أن يكون حراً غير تابعاً لأي جهة إلا لضميره، وأن ينصب اهتمامه بعمله على مصلحة شخصيته.
- أن يتصف بالصبر، إذ إن طبيعة وروتين عمله قد تؤديه إلى الملل.
- أن يكون عمله في مجال اختصاصه، وأن يقدم النصيحة إذ طُلبت منه في حال كانت مرتبطة بعمله.
- أن يكون أميناً وواقعياً، ومستقلاً في رأيه، فضلاً على أي كون لبقاً في التعامل.
- أن لا يقبل عمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.

حقوق وواجبات المدقق الخارجي

حقوق المدقق الخارجي: وتتمثل في (محمود وآخرون، 2011، ص113):

- حق الاطلاع.
- حق الحصول على صورة من الإخطارات المرسلة للمساهمين.
- حق طلب البيانات الإيضاحات.
- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين.
- حق مناقشة اقتراحات وابداء رأي مستقل.
- تحديد وقت الجرد.

واجبات المدقق الخارجي: وتتمثل في (محمود وآخرون، 2011، ص115):

- اعداد التقارير المالية.
- حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.
- مراجعة أصول وخصوم المكان الذي يعمل به.
- مراقبة سير العمل ومراجعة الحسابات.
- فحص الأنظمة المالية والإدارية للمؤسسة أو الشركة التي يعمل لها.
- الالتزام بأصول ممارسة المهنة.

مراحل إجراءات التدقيق

تتلخص مراحل إجراءات التدقيق في الآتي (الموسوي، 2018، ص37):

– فهم طبيعة العمل من حيث الكيان القانوني ونوع النشاط والهيكل التنظيمي له، بالإضافة إلى أنظمة المحاسبة، وعلى ضوء هذه المعلومات على المدقق أن يقوم بمهمة التدقيق أو الاعتذار عن ذلك.

– لا بد من معرفة مكونات نظام الضبط الداخلي المتوفرة والتي تشمل نظم الضبط الداخلي وإجراءاتها ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ والتي من خلال ذلك يقرر المدقق مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق من خلال ذلك، إذ يتضح له عدم قابليتها للتدقيق عليه الانسحاب من المهمة.

– تقويم درجة المخاطرة في نظام الضبط الداخلي، وفي حال اتفق إن درجة المخاطرة عالية في أن تكشف نظام الضبط الداخلي تلقائياً للأمور المادية التي ظهرت عكس حقيقتها في البيانات المالية الختامية تكون مخاطر التدقيق عالية، أو عندما تكون درجة المخاطر في التدقيق متدنية يجب فهم نظام الضبط وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق، وذلك لأن درجة المخاطرة دون المستوى.

مسؤولية المدقق الخارجي في صدق البيانات المالية

يقوم المدقق الخارجي بأداء خدمات مهنية لمجتمع الأعمال، ومع تطور المهنة ازدادت خدمات المدقق بدرجة كبيرة، وأصبح يقدم خدمات من مثل تدقيق القوائم المالية، وتصميم أنظمة المعلومات، وتقديد خدمات ضريبية، بالإضافة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية، ومع زيادة الوعي المالية والاستشاري ونمو حجم العمليات التي يحصل عليها المدققون، تعرض المدقق الخارجي لأنواع من المسائلات القانونية وحكم عليه بالتعويض (ميلودي وبكراوي، 2021، ص21).

المسؤولية القانونية للمدقق الخارجي: تتفرع المسؤولية القانونية إلى (خيراتي، 2013، ص64):

المسؤولية المدنية: إذ يعتبر المسؤول أمام العميل وأمام الطرف الثالث، ونقصد هنا بالطرف الثالث؛ الطرف الذي ليس له علاقة تعاقدية مع المدقق كالسوق المالي، ومؤسسات الاقراض...الخ، إذ تتبع المسؤولية القانونية تجاه الطرف الثالث من التزام المدقق ببذل العناية المهنية اللازمة في أداء أعماله، وتتمثل مسؤوليته في تعويض الأضرار التي تصيب العميل أو غيره بسبب تصرفات المدقق، مثل: الاهمال الجسيم، الغش والاحتيال.

المسؤولية الجزائية: قد يجد المدقق نفسه مسؤولاً مسؤولية جزائية نتيجة ارتكابه: الغش، الاحتيال، اظهار معلومات غير صحيحة أو اخفائها، وتتمثل العقوبات في الغرامة والسجن.

المسؤولية المهنية (التأديبية): قد يتلقى المدقق انذاراً، أو لوماً أو التوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة إلى الشطب من الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة وعليه أن يحترم: معايير المحاسبة، معايير المراجعة، قواعد السلوك والأخلاقيات، الأنظمة والتعليمات.

المسؤولية الشرعية: هناك ثلاثة أبعاد شرعية لوظيفة التدقيق ولها ثلاثة جوانب (خيراتي، 2013، ص64):

المسؤولية المهنية للمدقق الخارجي عن اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية، فقد أوضحت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة التدقيق من خلال معايير التدقيق التي أصدرتها مسؤولية المدقق في اكشاف أساليب الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية، ويمكننا بلورة إطار مسؤولية المدقق في هذا الأمر من خلال الآتي (بوفرح، 2020، ص8):

دور المدقق في الكشف عن حالات الاحتيال والتلاعب وفق معايير التدقيق الدولية

إن العديد من حالات الرشوة، والفساد الإداري، وعمليات الاحتيال تم نشرها لدى الرأي العام، والتي تسبب في انهيار أكبر شركات التدقيق والمراجعة العالمية والمسؤولة عن العديد من الشركات الدولية متعددة الجنسيات، وتم إلقاء المسؤولية على طبيعة المهام الموكلة لشركات التدقيق الخارجي، وخاصةً إن تلك الشركات تقوم بعرض قوائمها المالية بعد إجراء عمليات المراجعة والتدقيق لبياناتها المالية، وذلك للتأكد من سلامة وضعها المالي، ومدى قوتها وقدرتها على الاستمرار ضمن السوق المالي العالمي والمحلي على السواء.

مفهوم الاحتيال

الاحتيال مصطلح قانوني يشير إلى التحريف المتعمد للحقيقة من أجل التلاعب أو خداع شركة أو فرد؛ مما يجعل الشركات تتعرض لمشاكل مالية حادة وينتهي بها الأمر إلى الإفلاس، وهو خداع يقوم به شخص ما لشخص آخر، لإلحاق الأذى أو الخسارة به، بينما يكون الجاني على علم واضح بنيته في الخداع أو التزوير أو استغلال الضحية مما يؤدي بها إلى الخسارة أو الضرر (رضا، 2014، ص25).

أنواع الاحتيال في البيانات المالية

يتم استخدام أساليب وطرائق صعبة لتحريف البيانات المالية والتي بدورها تؤدي إلى تزييف الحقائق في معلومات البيانات المالية، وإعطاء معلومات مزيفة لمستخدمي التقارير المالية، ما يؤدي إلى وقوع الأضرار والخسائر المادية، ومن هذه الطرق والأساليب هي الاحتيال والأخطاء العمدية وغير العمدية (Louwers,2018, p12)، ويمكن أن يرتكب الاحتيال عن طريق:

– الابلاغ المالي الاحتيالي: ويعني تقديم معلومات مضللة وغير حقيقية إلى مستخدمي التقارير المالية، بهدف اقناعهم بأن المعلومات حقيقية وغير مزيفة، مثال: قد تقوم الشركة بتقليل صافي الدخل من أجل خفض الضرائب المترتبة على الدخل (Arenes, 2017, p298).

– الاختلاس الأصول: ويتمثل في سرقة الأصول وذلك من خلال قيام الموظفين أو الإدارة باستخدام طرق وأساليب لإخفاء وسرقة الأصول بطرق يصعب اكتشافها، من مثل: سرقة الأصول المادية أو الملكية الفكرية، واستخدام أصول الشركة للمصالح الشخصية وغالباً ما يتم استخدام دفاتر وسجلات ومستندات مضللة ومزيفة من أجل اخفاء حقيقة المعلومات عن الأصول (Soltani, 2007, p535).

– التلاعب في الحسابات بالسجلات والدفاتر: وذلك بقصد التأثير على مدى دلالة البيانات المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي: ويحدث مثل هذا التلاعب بوحي وتوجيه من إدارة المشروع بقصد تضخيم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية، أو المغالاة في تقدير بضاعة آخر المدة، أو التأجيل لبعض المشتريات لفترة لاحقة، أو عدم أخذ مخصصات كافية للاستهلاك أو عدم اظهار المصروفات على حقيقتها، أو خفض الأرباح بقصد المضاربة في الأسهم في السوق المالية، أو بقصد تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقلاً لتحقيق أهداف خاصة إذا كانت الدولة تضمن الحد الأدنى من الأرباح، أو اظهار المركز المالي للمشروع على غير حقيقته، وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات والمطلوبات، كل ذلك بهدف المضاربة بالسوق المالي.

اجراءات التدقيق وفق (معيار التدقيق الدولي 240)

إذ يتناول هذا المعيار ضمن الفقر (أ) منه اجراءات المدقق المتعلقة ب (الاحتيال) عند تدقيق البيانات المالية، فقد ينشأ في تحريف البيانات المالية بسبب خطأ أو احتيال، وغالباً ما يواجه المدققون العديد من الصعوبات عند تدقيق حسابات وحدة اقتصادية معينة ولمدة زمنية طويلة، ولأن أكتشاف الاحتيال والأخطاءالجوهرية هو من الأهداف الرئيسية للتدقيق، وهذا بسبب الزيادة في حجم معاملات الوحدة الاقتصادية، وهذا بدوره يجعل من غير المرجح أن يقوم المدققون بتدقيق جميع المعاملات (IAS 240, 2009).

من جانب آخر؛ يوضح معيار التدقيق (240) خصائص الاحتيال، على أنه:

أ– ينطوي الاحتيال سواءً أكان على شكل إعداد التقارير مالية احتيالية أو تخصيص الأصول على ممارسة أو دافع ضغط لارتكاب الاحتيال وفرصة ملحوظة للقيام بذلك، ووجود تبرير معين لذلك، وعلى سبيل المثال (جعارة، 2012، ص187– 188).

– يمكن أن توجد فرصة لارتكاب الاحتيال عندما يعتقد الفرد بأنه لا يمكن تجاوز الرقابة الداخلية، لأن الفرد مثلاً في موضع ثقة أو لديه المعرفة بنقاط ضعف محددة في الرقابة الداخلية.

– يمكن أن يوجد دوافع أو ضغوط لإعداد تقارير مالية احتيالية عندما تكون الإدارة خاضعة لضغوطات من مصادر خارجية أم داخلية لتحقيق نسبة مستهدفة من الدخل المالي والأرباح.

ب–ينطوي إعداد التقارير المالية الاحتيالي على أخطاء مقصودة بما في ذلك حذف مبالغ أو افصاحات في البيانات المالية لخداع مستخدمي هذه البيانات، ويمكن أن تنجم عن جهود الإدارة التي تبذلها في إدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي

البيانات المالية من خلال التأثير على إداراكهم على أداء المؤسسة وربحها، وقد تبدأ إدارة الأرباح بإجراءات ضيقة النطاق أو تعديل غير مناسب على الافتراضات والتغيرات التي تجريها الإدارة على الأحكام.
وعليه يمكن إعداد تقارير مالية احتيالية من خلال الآتي (بوفرح، 2020، ص6-7):

- التلاعب (التزوير) أو تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق الداعمة التي أعدت البيانات المالية.
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية أو الحذف المتعمد للمعاملات وللأحداث أو لمعلومات هامة أخرى منها.
- سوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ أو بالتصنيف أو طريقة الافصاح والعرض.

ب-قد تتضمن التقارير المالية الاحتيالية تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة، وبالتالي ممكن مثل هذه الإدارة أن ترتكب الاحتيال باستخدام أساليب مختلفة؛ من مثل: تسجيل قيود وهمية في دفتر اليومية للتلاعب بالنتائج التشغيلية، أو تعديل الافتراضات وتغيير الأحكام المستخدمة لتقدير الأرصدة المحاسبية، أو اغفال أو تقديم أو تأخير الاعتراف في البيانات المالية أثناء اعداد التقارير، أو عدم الافصاح عن حقائق قد تؤثر في صحة البيانات المالية، أو الدخول في معاملات معقدة مهيكلة لتحريف القوائم المالية، أو تغيير السجلات والشروط الخاصة بالمعاملات الهامة وغير العادية.

اجراءات التدقيق وفق (معيار التدقيق الدولي 315)

معيار "تحديد وتقييم خطر الخطأ الجوهري من خلال فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها، وينص هذه المعيار على ضرورة قيام المدقق الخارجي بتقييم الخطر لتوفير أساس مناسب لتقييم الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية (IAS 315, 2009, 315).

ويمكن تعريف الخطر هنا بأنه: "احتمالية ابداء رأي تدقيقي غير سليم فيما يخص البيانات المالية محل التدقيق بسبب فشل المدقق في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك البيانات، وعليه يتكون الخطر من ثلاثة عناصر (القريشي، 2011، ص89):

أ- خطر متعلق بطبيعة عنصر معين ويطلق عليه الخطر الملازم.
ب- خطر يتعلق بفاعلية اجراءات التدقيق التحليلية والتفصيلية في اكتشاف الأخطاء والتحريفات؛ ويسمى خطر الاكتشاف.

ومن أجل تحديد مخاطر الخطأ الجوهري في البيانات المالية يتطلب هذا المعيار ما يأتي (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010):

- فهم المدقق الخارجي إطار إعداد البيانات المالية المطبق.
- طبيعة عمليات الوحدة الاقتصادية وملكيتها وهيكلها الإداري، وكذلك الاستثمارات التي تقوم بها وكيفية تمويل الوحدة الاقتصادية.
- تطبيق الوحدة للسياسات المحاسبية وما يطرأ عليها من تغيرات كونها تتفق مع إطار اعداد البيانات المالية المنفذ.
- استراتيجيات الوحدة المستقبلية ومخاطر العمل المرتبطة بها والتي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية.

اجراءات التدقيق وفق (معيار التدقيق الدولي 320)

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق بالشكل المناسب، إذ يشير مفهوم الأهمية النسبية إلى بذل المدقق عناية أكبر فقط لتلك الأمور التي تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية (توماس وهنكي، 1990، ص42).

وعليه؛ يعتمد اهتمام المدقق عند تحديد مستوى الأهمية النسبية على الحكم الشخصي، إذ ينص المعيار وفق الفقرة 12 بأن ممارسة الحكم الشخصي يتأثر بفهم المدقق للوحدة الاقتصادية الذي يتم تحديثة أثناء اجراءات التدقيق، وتقييم المخاطرة وطبيعة مدى الأخطاء التي يتم اكتشافها في عمليات التدقيق السابقة (IAS 320, 2009).

اجراءات التدقيق وفق (معيار التدقيق الدولي 500)

إن الهدف من البيانات المالية هو تمكين المدقق من ابداء رأيه بها، بعد حصوله على الأدلة الكافية والمناسبة التي تدعم رأيه بما يؤدي إلى اكتساف ثقة مستخدمي تلك البيانات أو القوائم المالية، ففي حال اعتقد المستخدمين بأن المدقق لم يحصل على أدلة كافية وملائمة ستنعدم ثقتهم برأي المدقق، وبالتالي تفقد عملية التدقيق قيمتها (IAS 500, 2009).

ثانياً: الدراسات السابقة

❖ **الدراسات العربية**

دراسة (محمد2022) بعنوان : "اثر معيار المحاسبة الدولي IAS23 في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية في العراق ". هدفت بيان تطبيق معيار المحاسبة الدولية IAS23 في الوحدات الاقتصادية العراقية، وهل له انعكاس في تحقيق الخصائص في المعلومات المحاسبية ، ولغرض الوصول للاهداف تم اختيار عينة البحث والبالغ حجمها (40) وحدة اقتصادية في سوق العراق للاوراق المالية وذلك باعتماد اداة الاستبيان ، وقد توصلت الدراسة الى اهم النتائج : وهي ان اصدار التقارير المالية وفق معيار المحاسبة الدولي IAS23 يؤدي الى تحقيق الخصائص النوعية والتعزيزية في المعلومات المحاسبية وأن هذه الملومات ذات منفعة.

دراسة (ميسر2022) بعنوان: "مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ وأثرها على جودة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق العاملة في الاردن ".

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ واثرها على جودة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتم توزيع اداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة الدراسة التي تكونت من (62) من المدققين العاملين في في مكاتب التدقيق العاملة في الاردن . وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS . وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها : اتفاق الم شاركين على ان مدى مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية كان مرتفع ،, وأخيراً ان مسؤولية المدقق الداخلي عن اكتشاف الخطأ في مكاتب التدقيق العاملة في الأردن تساهم في جودة التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية بما نسبته 59.9% وهي نسبة قوية ومؤثرة ، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة ان يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق من خلال استخدام الشك المهني خاصة في الامور التي تزيد خطر التحريف المادي والناتج عن اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية .

الدراسات الأجنبية :

دراسة (ديفيد و دينيس، 2020) بعنوان: معايير وممارسات التدقيق الخارجي القانوني لمنع الأحتيال والكشف عنه

"**Normes et pratiques de l'audit externe légal en matière de prévention et de détection de la fraude**"

هدفت الدراسة إلى تحليل معايير وسلوك المدققين الخارجيين القانونيين في مجال الاحتيال، وتم إجراء الدراسة الميدانية لآراء عينة من المدققين في فرنسا، وتوصلت الدراسة إلى الآتي؛ تنفيذ تحليل المخاطر الخاصة بالاحتيال يزيد من احتمالية اكتشاف الاحتيال من قبل المدققين، وإن العديد من عوامل الخطر الخاصة بسياق الاحتيال لم يتم تناولها في المعيار SAS رقم 82، بالإضافة إلى إنه يجب بذل الجهود حتى يفهم أصحاب المصلحة في المنطقة الخاضعة للرقابة بشكل فعال مسؤولية المدقق في مسائل الاحتيال.

دراسة (توبور، 2017) بعنوان: "**مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال في الحالات المالية**"

"**The Auditor's Responsibility for Finding Errors and Fraud from Financial Situations**"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مسؤولية المدقق عن اكتشاف الخطأ والاحتيال في البيانات المالية لكيان اقتصادي، وقد تم من خلال الدراسة تقديم مناهج مفاهيم الخطأ والاحتيال من خلال تفسيرات المراجعين، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تتعلق بمسؤولية المدقق في اكتشافها في البيانات المالية، واستكمالاً للدراسة قام الباحث بدراسة حالة مفصلة يتم فيها تنفيذ إجراءات تدقيق الوضع المالي لكيان اقتصادي و المرور بجميع المراحل الخاصة بعملية التدقيق، وتوصلت الدراسة إلى أبرز النتائج منها: إن المدققون يسعون من خلال تقاريرهم إلى تقديم تأكيد معقول وليس تأكيداً مطلقاً إن البيانات المالية التي تم فحصها لم تتأثر بتحريف جوهري ناتج عن الغش والخطأ، ومع ذلك فإن المدققين غير مسؤولين عن منع أو اكتشاف الاحتيال والخطأ واتخاذ الإجراءات المناسبة مع إدارة الجهات المختصة ولخاضعة للرقابة، لذلك فإن مراجعة البيانات المالية لا تعفي الإدارة أو المكلفين بالحوكمة مع مسؤولياتهم، ومع ذلك حتى في هذه الظروف بجب على المدققين أن يكونوا متيقظين عندما يلاحظون نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، أو تضارب في طريقة الحسابات المالية، أو أخطاء، أو عمليات اقتصادية أو غير عادية تشير إلى وجود احتيال، ويجب أن يكون لدى المدققين المعرفة الكافية لتحديد مؤشرات أي احتيال محتمل؛ حيث يزيد أري المدقق من مصداقية البيانات المالية.

الطريقة والإجراءات

أولاً: منهجية الدراسة:

في إطار هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي كأسلوب أساسي لتحقيق الأهداف المنشودة وللتعامل مع جميع الأسئلة المطروحة بطريقة مفصلة وشاملة، واعتمد الباحث في هذا السياق على الأدبيات والمؤلفات السابقة المتعلقة بمتغيرات الموضوع المدروس، مما شمل الدراسات والكتب العربية والأجنبية ذات الصلة للتأكد من غنى البحث بكل ما هو حديث مع المعرفة السابقة.

وبالتالي تم تبني المنهج التحليلي كأداة أساسية لفحص العمق وفهم تفاصيل المجال العملي المستهدف بأقصى تفصيل، وتم استخدام أداة الاستبانة كوسيلة لدراسة المجال العملي المستهدف

ثانيًا: مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتناولها البحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة ، وبناءً على موضوع ومشكلة الدراسة وأهدافها فقد تألف مجتمع الدراسة من كافة العاملين في هيئات ديوان الرقابة المالية العاملة في وزارة المالية في بغداد وشركات ومكاتب تدقيق الحسابات في بغداد والبالغ عددهم (332) مفردة.

اما **عينة الدراسة** الفعلية فقد تمثلت بعدد (96) مفردة من مجتمع الدراسة الأصلي تم تطبيق الدراسة عليهم بشكل فعلي وفق حدود الدراسة المكانية.

صدق الأدوات الإحصائية وثباتها:

صدق اداة البحث : يمثل الصدق الظاهري احد المعايير الضرورية لبناء المقياس, اذ قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الاولية على مجموعة من الخبراء والمحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة او المشكلة موضوع البحث والبالغ عددهم (3) محكمين وذلك للاسترشاد بآرائهم حول مدى دقة ووضوح فقراتها ومعرفة ملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة وترابطها ، بغية جعل الاستبانة بصورة ملائمة أكثر مع الأهداف المرجوة من البحث، وتم الأخذ بأغلب آراءهم وملاحظاتهم بشأن اضافة او حذف ما يرونه مناسباً وقد كان لاراءهم ومقترحاتهم الدور المميز في تطوير الاستبانة وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية .

ثبات الاستبانة : يشير مفهوم الثبات إلى مدى الاتساق في نتائج المقياس، إذ أنّ قوة الثبات في الاستبانة تشير إلى تقارب أو تساوي نتائج التطبيق في مدتين زمنيتين مختلفتين على الأفراد المستهدفين أنفسهم في البحث، فكلما كانت قيمة معامل الثبات (0.70) فأكثر دل ذلك على الثبات والتعويل على نتائج البحث, لهذا احتسب معامل الثبات على وفق الطرق التالية :-

3.8.2.1 طريقة التجزئة النصفية

تم تجزئة فقرات الاستبانة البالغة (39) فقرة إلى نصفين متجانسين ، ولجميع الاستبيانات البالغ عددها (96) استبانة، إذ ضمَّ النصف الأول الفقرات الفردية في حين ضمَّ النصف الثاني الفقرات الزوجية، ومن خلال استخدام معادلة (سبيرمان براون) التصحيحية كانت قيمة معامل الثبات على وفق طريقة التجزئة النصفية (0.938) للنصف الأول و(0.861) للنصف الثاني وهي قيم ثبات عالية وجيدة جداً تدعو إلى اعتماد نتائج البحث.

3.8.2.2 تقييم الصدق والثبات باستخدام معامل ألفا– كرونباخ :'coefficient α Cronbach s

للتأكد من مدى صلاحية استمارة الاستبيان كادلة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية، تم إجراء إختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان ويقدم الجدول (9) عرضاً لقيم المعامل الناتجة .

جدول (1) قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

الابعاد	عدد اسئلة المحور	معامل الصدق	معامل الثبات
معيار التدقيق الدولي رقم (240)	5	0,91	0.833
معيار التدقيق الدولي رقم 315	5	0.91	0.839
معيار التدقيق الدولي رقم 320	5	0.93	0.875
معيار التدقيق الدولي رقم 500	5	0.93	0.864
المحور الاول	20	0.97	0.938

المحور الثاني	8	0.88	0,775
المحور الثالث	11	0.96	0,920
اجمالي المحاور	39	0.97	0.95

المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج Spss V.23

قامت الباحثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من صدق وثبات قائمة الاستبيان، ويتضح من الجدول أن القائمة تتمتع بدرجة صدق وثبات عالية جداً حيث بلغ معامل الصدق 97% ، بينما بلغ معامل الثبات 95% نلاحظ بأن قيمة معامل الصدق قد تجاوزت 88% لكل ابعاد الاستبيان الفرعية أو الكلية ، وان قيمة معامل الثبات قد تجاوزت 77% لكل ابعاد الاستبيان الفرعية أو الكلية وهذا يدل على تمتع الاستبيان بدرجة عالية من الصدق والثبات يمكن تطبيقه على مجتمع الدراسة وبدرجة عالية من الثقة .

3.8.2.3 صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من ابعاد الاستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه وكالاتي :

3.8.2.3.1 البعد الرئيسي المستقل : معايير التدقيق الدولية

أ- البعد الفرعي الاول: معيار التدقيق الدولي 240

جدول(2) يبين معامل الارتباط بين فقرات البعد الفرعي الاول مع الدرجة الكلية للبعد

	البعد الفرعي الاول فقرات معيار التدقيق الدولي 240	معامل الارتباط (Pearson)	قيمة الدلالة (sig)
1	الألتزام بالمسؤولية المهنية التي تعزز من القدرة على تحديد مخاطر الغش والأحتيال وتحديد العوامل التي تؤدي الى أكتشافه	**0,841	0,000
2	التأكد من صحة القوائم المالية وخلوها من الغش والأخطاء والتحريف الجوهري فيها .	**0,799	0,000
3	ان اتباع معيار المراجعة الدولي رقم (240) هو خطوة نحو التنفيذ الجيد للمراجعة .	**0,777	0,000
4	الحد من التحريفات والخروقات القانونية وبلورة الصورة الصادقة للمنشأة .	**0,790	0,000
5	تفعيل نزعة الشك المهني عند وجود علاقات غير عادية أو غير متوقعة تعبر عن الأحداث التي تشير الى وجود القدرة والفرص والمبررات بالاضافة الى الضغوط والاخلاق لار تكاب الغش والاحتيال في القوائم المالية داخل الجهة الخاضعة للتدقيق .	**0,696	0,000

**الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.

يوضح الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الفرعي الاول معيار التدقيق الدولي 240 والدرجة الكلية للبعد والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.01 \geq \alpha$. وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

ب- البعد الفرعي الثاني فقرات معيار التدقيق الدولي 315

جدول (3) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الفرعي الثاني والدرجة الكلية للبعد

	البعد الفرعي الثاني فقرات معيار التدقيق الدولي 315	معامل الارتباط (Pearson)	قيمة الدلالة (sig)
6	تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية داخل الوحدة الاقتصادية	**0,746	0,000
7	تحليل مخاطر الأخطاء الجوهرية داخل الوحدة الاقتصادية	**0,780	0,000
8	تقييم السياسات المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية	**0,819	0,000
9	تقييم الأداء المالي في الوحدة الاقتصادية	**0,773	0,000
10	مراجعة التقارير المالية	**0,782	0,000

**الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.

يوضح الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الفرعي الثاني **فقرات معيار التدقيق الدولي 315** والدرجة الكلية للبعد والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.01 \geq \alpha$. وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

ج- البعد الفرعي الثالث فقرات معيار التدقيق الدولي 320

جدول (4) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الفرعي الثالث والدرجة الكلية للبعد

	البعد الفرعي الثاني فقرات معيار التدقيق الدولي 320	معامل الارتباط (Pearson)	قيمة الدلالة (sig)
11	تحديد حجم عينات التدقيق	**0,830	0,000
12	مراجعة إجراءات التدقيق	**0,825	0,000
13	مراجعة توقيت التدقيق	**0,857	0,000
14	مراجعة طبيعة الحسابات وفقاً للقوائم المالية	**0,798	0,000
15	التنبؤ بتوقعات مستخدميّ القوائم المالية	**0,780	0,000

**الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.

يوضح الجدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الفرعي الثاني **فقرات معيار التدقيق الدولي 320** والدرجة الكلية للبعد والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.01 \geq \alpha$. وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

د- البعد الفرعي الرابع فقرات معيار التدقيق الدولي 500

جدول (5) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الفرعي الثالث والدرجة الكلية للبعد

	البعد الفرعي الثاني فقرات معيار التدقيق الدولي 320	معامل الارتباط (Pearson)	قيمة الدلالة (sig)
16	تحديد مدى مناسبة المعلومات التي يتم استخدامها لتكون أدلة تدقيق	**0,783	0,000
17	تقييم مدى صحة أدلة التدقيق	**0,871	0,000
18	تحديد مدى تحقيق أدلة التدقيق لأهداف عملية التدقيق	**0,851	0,000
19	تعديل إجراءات التدقيق المعتمدة حين تشكُ بموثوقية أدلة التدقيق	**0,855	0,000
20	مراجعة نظام الرقابة الداخلية	**0,676	0,000

**الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.

يوضح الجدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الفرعي الثاني فقرات معيار التدقيق الدولي **500** والدرجة الكلية للبعد والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.01 \geq \alpha$. وبذلك يعد البعد صادقا لما وضع لقياسه.

المحور الرئيسي التابع الاول الإجراءات الواجب اتخاذها من قِبل المدقق في حال اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية

جدول (6) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرئيسي التابع الاول والدرجة الكلية للمحور

	دور المدقق في حال اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية	معامل الارتباط (Pearson)	قيمة الدلالة (sig)
21	**التوسع بإجراءات التدقيق لإثبات أو دحض الاحتيال والتلاعب**	**0,669**	**0,000**
22	**تصحيح أخطاء التدقيق إنْ وجدت**	**0,666**	**0,000**
23	**معالجة الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية في حال حدوثه نتيجة ارتكاب إحدى الأخطاء المحاسبية (أخطاء الحذف والسهو، الأخطاء الارتكابية، أخطاء تطبيق الأصول والمبادئ المحاسبية، الأخطاء المتكافئة)**	**0,713**	**0,000**
24	**إبلاغ الجهة التي ارتكبت إحدى الأخطاء المحاسبية اتجنب الوقوع فيها مرة أخرى**	**0,663**	**0,000**
25	**إبلاغ إدارة المؤسسة عن الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية**	**0,724**	**0,000**
26	**التعاون مع إدارة المؤسسة في معالجة الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية**	**0,635**	**0,000**

27	**إبلاغ السلطات الإشرافية العليا عن الاحتيال والتلاعب الحاصل في حال عدم استجابة إدارة المؤسسة أو اتخاذها الإجراءات المناسبة**	**0,521****	**0,000**
28	**الانسحاب من عملية التدقيق في حال عدم استجابة السلطات الإشرافية العليا أو اتخاذها الإجراءات المناسبة.**	**0,453****	**0,000**

**الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.

يوضح الجدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرئيسي التابع الاول اجراءات المدقق في حال اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية والدرجة الكلية للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.01 \geq \alpha$. وبذلك يعد المحور صادقا لما وضع لقياسه.

المحور الرئيسي التابع الثاني معوقات تطبيق المدقق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية

جدول (7) يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرئيسي التابع الثاني والدرجة الكلية للمحور

	معوقات تطبيق المدقق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية	معامل الارتباط (Pearson)	قيمة الدلالة (sig)
1	عدم اتخاذ السلطات الإشرافية العليا الإجراءات المناسبة في محاسبة المحتالين بالبيانات المالية في المؤسسات	0,817**	0,000
2	عدم اتخاذ إدارات المؤسسات الإجراءات المناسبة في محاسبة المحتالين بالبيانات المالية	0,814**	0,000
3	عدم إدراك إدارات المؤسسات أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية	0,837**	0,000
4	عدم وجود قوانين تلزم بتطبيق معايير التدقيق الدولية في المؤسسات	0,747**	0,000
5	ضعف خبرة المدققين في تطبيق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب في البيانات المالية	0,753**	0,000
6	ضعف مؤهلات المدققين العلمية	0,664**	0,000
7	صعوبة فهم المدققين معايير التدقيق الدولية	0,711**	0,000
8	غياب الحاجة إلى إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية	0,662**	0,000
9	عدم تدريب الموظفين في المؤسسات على اعتماد معايير التدقيق الدولية في الأعمال المحاسبية	0,800**	0,000
10	عدم تدريب المدققين على تطبيق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية	0,800**	0,000
11	عدم مواكبة كليات الاقتصاد في العراق للاتجاهات الحديثة المتعلقة بتدقيق البيانات المالية	0,592**	0,000

**الارتباط دال احصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.

يوضح الجدول (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرئيسي التابع الثاني معوقات تطبيق المدقق معايير التدقيق الدولية في اكتشاف الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية والدرجة الكلية للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $0.01 \geq \alpha$. وبذلك يعد المحور صادقا لما وضع لقياسه.

6.6.1 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

قامت الباحثة بتحليل بعض الخصائص الديموغرافية لعينة البحث، وكما هو موضح في الجداول والاشكال الاتية:

النوع الاجتماعي (الجنس)

توزيع العينة بحسب متغير النوع الاجتماعي اذ حصل الذكور على (64) تكرارا وبنسبة مقدارها 66.7% ، اما الاناث حصلت على(32) تكرارا وبنسبة مقدارها (33.3%) وكما موضح في الجدول والشكل (1):

الجدول (8) عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	64	66.7%
انثى	32	33.3%
المجموع	96	100%

الشكل(1) عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

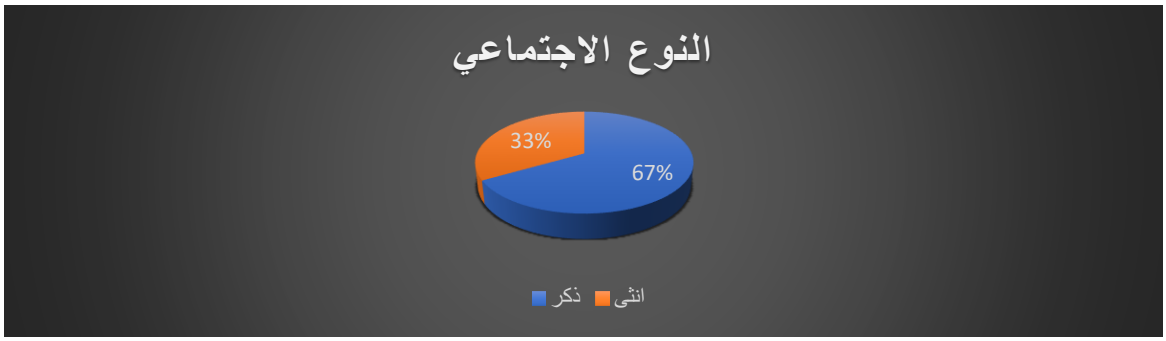

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج

المؤهل العلمي

جاءت فئة أصحاب شهادة البكلوريوس في المرتبة الاولى حيث بلغت نسبتهم (47%) من مجمل حجم عينة المبحوثين، وجاء حملة شهادة الماجستير في المرتبة الثانية وبنسبة (29%) من حجم العينة، اما في المرتبة الثالثة فقد كانت حصة شهادة الدكتوراه بنسبة (21%) ، اما المرتبة الاخيرة جاء حملة شهادة الدبلوم بنسبة (3%) ويوضح الجدول والشكل رقم (2) عينة المبحوثين بحسب مستوى المؤهل العلمي.

جدول (9) عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

التحصيل الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	3	%3
بكلوريوس	45	%47

ماجستير	28	%29
دكتوراه	20	%21
المجموع	96	100%

الشكل(2) عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

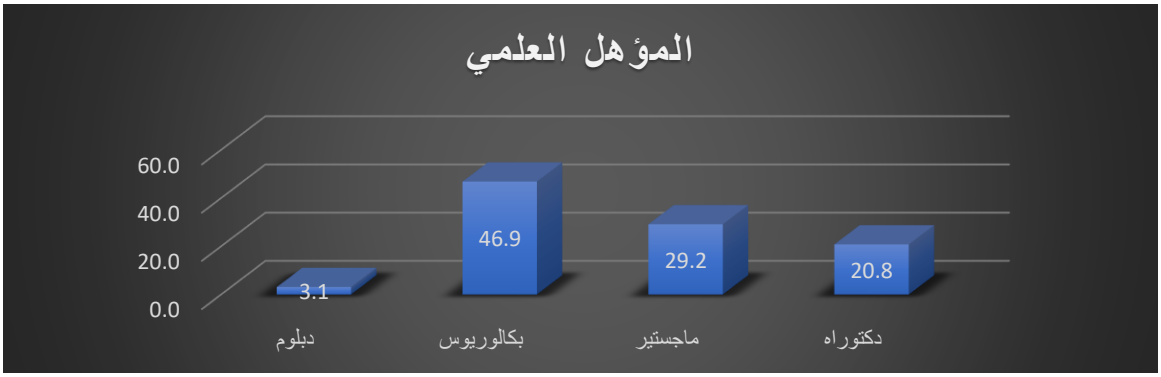

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج

سنوات الخدمة

جاء في المرتبة الاولى اصحاب الخدمة اكثر من 20 سنة بنسبة (34%) من حجم العينة وفي المرتبة الثانية جاء اصحاب الخدمة من11– 15 سنة بنسبة (26%) من حجم العينة ،وفي المرتبة الثالثة جاء اصحاب الخدمة من 5– 10 سنوات بنسبة (23%) ، وفي المرتبة الاخيرة جاء اصحاب الخدمة من 16–20 سنة بنسبة 17% من حجم العينة ،والجدول والشكل (3) يوضحان عينة المبحوثين بحسب سنوات الخدمة.

جدول (10) عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة المئوية
من5 - 10 سنوات	22	23%
من 11-15 سنة	25	26%
من 16-20 سنة	16	17%
اكثر من 20 سنة	33	34%
المجموع	96	100%

الشكل (3) عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

العنوان الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
رقيب مالي	17	%18
محاسب	15	%16
مدقق	19	%20
رئيس هيئة	22	%23
مدير قسم	14	%14
محاسب قانوني	4	%4
مراقب حسابات صنف اول	2	%2
مراقب حسابات صنف ثاني	3	%3
المجموع	96	100%

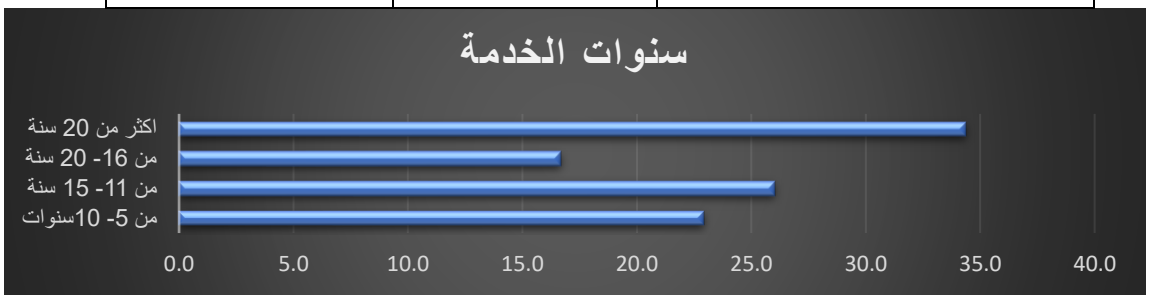

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج

جدول (11) عينة الدراسة حسب العنوان الوظيفي

جاءت فئة المستجيبين بعنوان رئيس هيئة في المرتبة الاولى بنسبة 23% ، في حين جاء عنوان مدقق في المرتبة الثانية وبنسبة 20% من حجم العينة، وجاء في المرتبة الثالثة عنوان رقيب مالي بنسبة 18% من حجم العينة ، وفي المرتبة الرابعة جاءت فئة محاسب بنسبة 16% من حجم العينة ، وفي المرتبة الخامسة جاءت فئة مدير قسم بنسبة 14% من حجم العينة ،وفي المرتبة السادسة جاءت فئة محاسب قانوني بنسبة 4% ، وجاءت في المرتبة السابعة فئة **مراقب حسابات صنف ثاني** بنسبة 3% ، اما الاخيرة فكانت فئة مراقب **حسابات صنف اول** بنسبة 2% من حجم العينة ويوضح الجدول والشكل رقم (6) المشاركين في الاستبيان بحسب عنوانهم الوظيفي.

الشكل(4) عينة الدراسة حسب العنوان الوظيفي

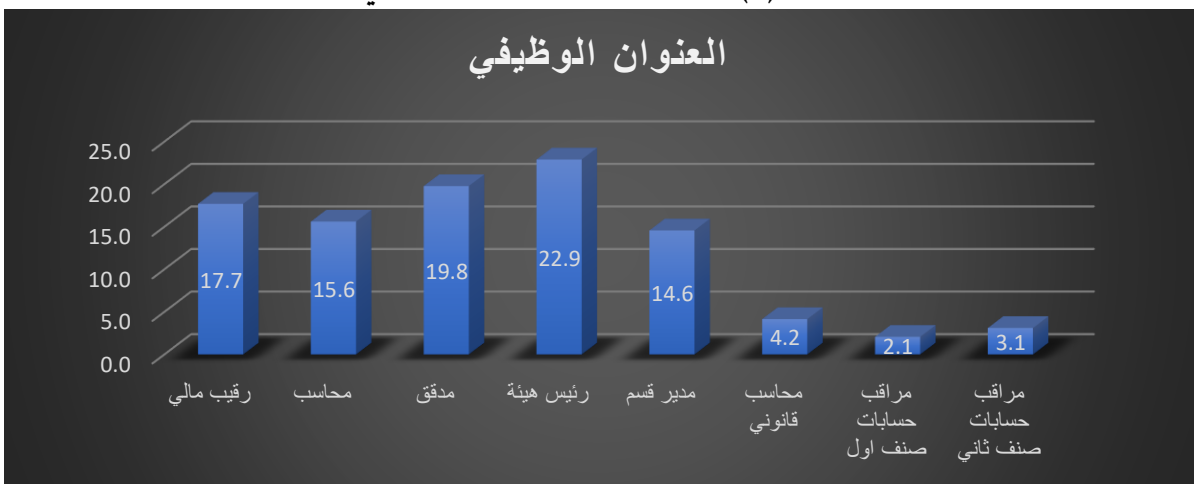

إثبات فرضيات الدراسة:

تمثلت فرضيات الدراسة في الاتي :

الفرضية الاولى: لمعايير التدقيق الدولية دور في دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T, اذ يتم اختبار لفرض العدمية والفرض البديل كما يلي:

الفرض العدمي :لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

الفرض البديل :توجد فروق ذات دلالة احصائية بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

وتكون قاعدة الحكم بناءً على مستوى المعنوية المحسوب. اذا كان مستوى المعنوية اقل من 0.05 فاننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.

يشير الجدول رقم (12) إلى نتائج اختبار (T-test) إذ نجد أن قيمة (T) المحسوبة =(19.022), كما أن مستوى الدلالة المحسوب= (0.000) وهو أقل من 5%، لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل والذي يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية. ونخلص الى قبول الفرض الثاني الذي تمت صياغته في صورة الاثبات (اي الفرض البديل) والذي ينص على توجد فروق ذات دلالة احصائية بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

جدول (12) **التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة في دور معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية**

مقياس الاستجابة				
المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sig	t
X1	4.2188	.69892	0.000	17.085

16.371	0.000	.76060	4.2708	X2
15.551	0.000	.73509	4.1667	X3
15.217	0.000	.74450	4.1563	X4
11.825	0.000	.88034	4.0625	X5
16.504	0.000	.68023	4.1458	X6
13.230	0.000	.72517	3.9792	X7
13.817	0.000	.73866	4.0417	X8
14.124	0.000	.67205	3.9688	X9
14.413	0.000	.67270	3.9896	X10
11.414	0.000	.85840	4.0000	X11
12.525	0.000	.83114	4.0625	X12
12.034	0.000	.78024	3.9583	X13
13.784	0.000	.71082	4.0000	X14
10.363	0.000	.80758	3.8542	X15
10.156	0.000	.86425	3.8958	X16
11.178	0.000	.80350	3.9167	X17
13.503	0.000	.71051	3.9792	X18
9.586	0.000	.86241	3.8438	X19
9.278	0.000	.81408	3.7708	X20
20.206	0.000	.69198	4.4271	X21
13.249	0.000	.80887	4.0938	X22
9.122	0.000	.91742	3.8542	X23
14.107	0.000	.82478	4.1875	X24

X25	4.3021	.72721	0.000	17.543
X26	4.2083	.83246	0.000	14.222
X27	4.3229	.62399	0.000	20.773
X28	4.1354	.98001	0.000	11.352
المعدل	**4.014**	**0.522**	**0.000**	**19.022**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الواردة في برنامج **(spss.23)**

4.3.2 الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

يشير الجدول (13) الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية ، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.646**) عند مستوى معنوية (0.01) وتشير هذه النتيجة الى أهمية معايير التدقيق الدولية في مساعدة المدققين ومراقبي الحسابات على اتخاذ الخطوات والدور المناسبة لاكتشاف الاحتيال والغش والتلاعب في البيانات المالية .

جدول (13) معامل الارتباط بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية
معايير التدقيق الدولية	0.646
حجم العينة	96

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الواردة في برنامج **(spss.23)**

وتنقسم الفرضية الثانية الى اربعة فرضيات فرعية وهي كالاتي :

الفرضية الفرعية الاولى : وجود علاقة ارتباط معنوية بين معيار التدقيق الدولي (240) ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

الفرضية الفرعية الثانية : وجود علاقة ارتباط معنوية بين معيار التدقيق الدولي (315) ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة : وجود علاقة ارتباط معنوية بين معيار التدقيق الدولي (320) ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

الفرضية الفرعية الرابعة : وجود علاقة ارتباط معنوية بين معيار التدقيق الدولي (500) ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية.

وكما موضح في الجدول التالي :

جدول (14) معامل الارتباط بين معايير التدقيق الدولية ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية
معيار التدقيق الدولي (240)	**0.548
معيار التدقيق الدولي (315)	**0.392
معيار التدقيق الدولي (320)	**0.609
معيار التدقيق الدولي (500)	**0.632
حجم العينة	96

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج الواردة في برنامج **(spss.23)**

يشير الجدول (14) الى وجود علاقة ارتباط معنوية بين معايير التدقيق الدولية (المعيار 240 و المعيار 315 و المعيار320 و المعيار500) ودور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية ، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.548) و(0.392) و(0.609) و (0.632) على التوالي عند مستوى معنوية (0.01).

اختبار الفرضية الثالثة بموجب الانحدار الخطي المتعدد: والتي تنص على " يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لمعايير التدقيق الدولية في دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية"

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1+} \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4$$

حيث أن:

y: يمثل المتغير المعتمد

β_0 : يمثل الجزء الثابت

$\beta_1 x_1$: يمثل المتغير معيار التدقيق الدولي (240)

$\beta_2 x_2$: يمثل المتغير معيار التدقيق الدولي (315)

$\beta_3 x_3$: يمثل المتغير معيار التدقيق الدولي (320)

$\beta_3 x_3$: يمثل المتغير معيار التدقيق الدولي (500)

اذ سيتم اختبار التأثير باستعمال اختبار(F) لبيان مدى معنوية معادلة الانحدار المحتسبة لتقدير معالم إنموذج الدراسة فضلا عن استعمال معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار التباين الذي تفسره ابعاد المتغيرات المستقلة معايير التدقيق الدولية والمتمثلة بـ (معيار التدقيق الدولي (240)، معيار التدقيق الدولي (315)، معيار التدقيق الدولي (320)، معيار التدقيق الدولي (500)) في المتغير المعتمد دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية ، فضلاً عن اختبار (T) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) .وكما موضح في الجدول(25)ادناه.

الجدول (15) انموذج الانحدار الخطي المتعدد

متغيرات النموذج	ترميز المتغيرات	مقدار المعلمة	R^2	F قيمة المحسوبة	Tقيمة المحسوبة	مستوى المعنوية

الحد الثابت	الحد الثابت					
معيار التدقيق الدولي (240)	X_1	0.085	0.445	18.263	5.895	0.000
معيار التدقيق الدولي (315)	X_2	0.010			0.831	0.408
معيار التدقيق الدولي (320)	X_3	0.210			0.113	0.910
معيار التدقيق الدولي (500)	X4	0.279			2.018	0.047
					2.795	0.006

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج Spss V.23

يتبين من الجدول (15) وجود تأثير معنوي لمعايير التدقيق الدولية باعتبارها متغيراً مستقلا في دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية باعتباره متغيرا معتمداً, اذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (18,263) وهي اعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2,471) عند درجتي حرية (4.91) وبمستوى معنوية (0.05) ويتبين بان العلاقة الخطية المفترضة لتقدير معالم الانموذج معنوية ويستدل من ذلك إن معايير التدقيق الدولية في تأثير معنوي مهم في دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية .

الشكل (5) يُوضح تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بمعايير التدقيق الدولية في دور المدقق لاكتشاف الاحتيال في البيانات المالية

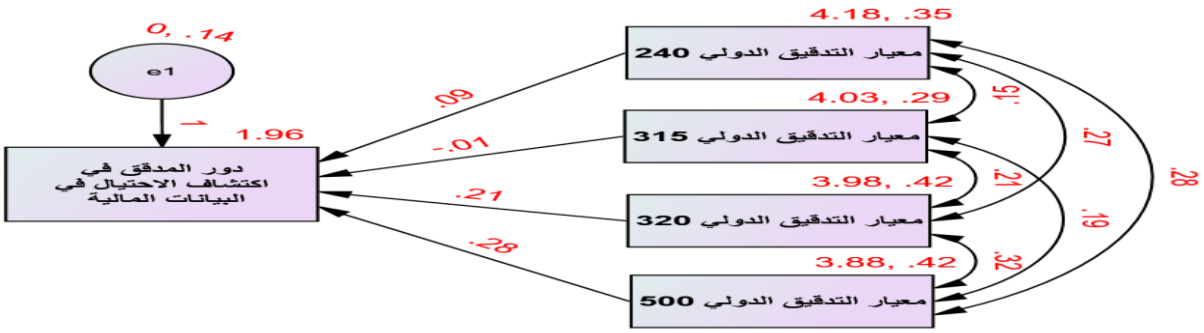

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج **Amos V.24**

توصيات الدراسة:

1. **تعزيز التدريب والتوعية** :يجب توفير تدريب متخصص للمدققين حول معايير التدقيق الدولية وأحدث الأدوات والتقنيات المتاحة لتحليل البيانات المالية وكشف الاحتيال.
2. **تطبيق الرقابة الداخلية** :ينبغي على الشركات تعزيز نظام الرقابة الداخلية والإبلاغ الداخلي لتحديد ومعالجة الاحتيال والتلاعب في البيانات قبل أن يتم اكتشافها من قبل المدقق.
3. **استخدام التكنولوجيا** :يجب استخدام أحدث التقنيات مثل التحليل البياني والذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرة المدقق على اكتشاف الأنماط غير المألوفة والاحتيال.
4. **توفير الدعم الإداري** :يجب على الإدارة القيام بدور نشط في دعم وتعزيز دور المدقق وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ عمليات التدقيق بشكل فعال.

5. **الاستشارة المستمرة** :ينبغي على الشركات الاستعانة بخبراء الاستشارات المالية والقانونية لتقديم الدعم والتوجيه في مجال معايير التدقيق والكشف عن الاحتيال.

الدراسات المقترحة:

تقترح الدراسة إجراء الدراسات التالية:

1. "تحليل فاعلية معايير التدقيق الدولية في تعزيز كفاءة المدقق في اكتشاف الاحتيال"
2. " التحديات والفرص الناشئة من تبني معايير التدقيق الدولية في مكافحة الاحتيال والتلاعب المالي"
3. "أثر معايير التدقيق الدولية في تعزيز دور المدقق كمراقب ومحافظ على شفافية البيانات المالية"
4. "دور معايير التدقيق الدولية في تحسين فعالية الرقابة واكتشاف الاحتيال في البيانات المالية: دراسة حالة في القطاع المالي"

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع والمصادر العربية

1. أبو سرعة، عبد السلام عبد الله. (2010). التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية الاقتصاد، الجزائر.

2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010)، "اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة "، الولايات المتحدة الأمريكية.

3. برنامج فوم المحاسبي السحابي،البيان–المالي https://getvom.com، تم زيارة الموقع بتاريخ 19. 2. 2024 .

4. بكراوميلودي، حسنية و بكراوي صفية .(2021). دور معايير التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي ، دراسة عينة من محافضي الحسابات وخبراء محاسبين ، جامعة العقيد احمد دراية، الجزائر.

5. بوفرح، أمينة . (2020) مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الخطأ وعمليات الغش في ظل معايير المراجعة الدولية"، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد (4)، العدد (2).

6. التميمي، هادي. (2006). مدخل على التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن. ط3.

7. توماس، وليامو إمرسون، هنكي . (1999). المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، مصر.

8. جعارة، أسامة عمر جعارة، " أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال/ الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة"، دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد (2)، 2012.

9. حماد، طارق عبد العال .(2005). حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادىء، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجالمعية، الطبعة الأولى، الأسكندرية، مصر.

10. خيراتي .(2013). مدى مساهمة عوامل جودة الأداء المهني لمحافظي الحسابات في ضبط مخاطر المراجعة"، دراسة حالة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

11. رضا، أحمد سامح محمد. (2014). اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

12. زيادي، سامي . (2022). منهجية التدقيق في ظل معايير التدقيق الدولية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، الجزائر، المجلد (4)، العدد (1).

13. الشمري، عبد حامد . (1994). معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للبحوث، الرياض.

14. عباس، صالح حسن . (2011). تطوير أداء الخدمات الحكومية في لبنان رؤية استراتيجية، مجلة الدفاع الوطني، لبنان، العدد (77). http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

15. عرار، شادن هاني. (2009). مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

16. الغربان، فاطمة صالح . (2020). معايير التدقيق الدولية، قسم المحاسبة، العراق، https://www.nao.gov.bh/uploads/kxwibxn2_xz4.pdf، تم زيارة الموقع في 2023/11/3.

17. القريشي، اياد رشيد .(2011). التدقيق الخارجي، دار المعز للطباعة والنشر، بغداد.

18. محمد، عقيل هاشم .(2022). أثر معيار المحاسبة الدولي IAS23 في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية في العراق، مجلة الكويت للأقتصاد والعلوم، المجلد 14، العدد 43.

19. محمود، عبد المنعم و عيسى، ابو طبل. (1967). المراجعة أصوله العملية والعلمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

20. مسعد، محمد فضل و خالد راغب، الخطيب . (2007). دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.

21. الموسوي، عبد الامير. (2018). مفردات مادة الرقابة والتدقيق /المرحلة الثالثة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ' جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، العراق.

22. ميسر، الجبول منيزل. (2022). مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ وأثرها على جودة التدقيق في ضوء معايير التدقيق الدولية دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق العاملة في الأردن، المجلة العربية للنشر العلمي، السعودية، العدد(40).

23. هارفارد، معايير التدقيق الدولية ،2021،مقال على موقع الأنترنت Https://hbrarabic.com تاريخ زيارة الموقع 12/17 /2023.

ثانياً: المراجع والمصادر الأجنبية:

1. David Carassus, Denis Cormier. (2020). **Normes et pratiques de l'audit externe légal en matière de prévention et de détection de la fraude**.

2. IAS 240 (2009) " International Standard on Auditing 240, " Fraud Characteristics", International federation of Accountants.

3. IAS 320, (2009) " International Standard on Auditing 320" (Materiality In Planning and performingan Audit), International federation of Accountants.

4. IAS 500, (2009) " International Standard on Auditing 500" (Audit Evidence), International federation of Accountants.

5. Louwers, Timothy, j, Blay, Allen D, Sinason, David H, Strawser, Jerry Rm and thibodeau, Jay C. (2018). **Auditing& Assurance Services" McGraw-Hill** (7^{th} ed) et.al.

6. Soltani, Bahram. (2007**). Auditing- an International Approach**, First Edition, pearson Education Limited.

7. Topor, D. I. (2017). The Auditor's Responsibility for Finding Errors and Fraud from Financial Situations: Case Study. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences.